شرح خطبة كتاب الفائق في أصول الدين

لفريد دهره: محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي المعتزلي المتوفى سنة 563هـ.

الشارح بضاعته مزجاة.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين

قال المؤلف رحمه الله: **بـــــسم الله الرحمن الرحيم(1)، رب يسّر ولا تعسّر. والحمد(2) لله(3) رب العالمين. الحمد لله حمدا يمتري المزيد من فضله(4) ، ويستجلب مواد طوله في الإنباء عن براهينه البالغة(5)، وحججه الدامغة لكل باطل فإذا هو زاهق، وتحقيق الحق فإذا هو نار على شاهق(6). ثم الصلاة على إمام الأمة محمد نبي الرحمة(7) أرسله إليهم بشيرا ونذيرا(8) وجعله لهم سراجا وقمرا منيرا بأن يُبشرهم بأن لهم على الاجتهاد في دينه فضلا كبيرا(9).**[1]

....

(1)جرت عادة المتكلمين والعلماء المسلمين بالابتداء والافتتاح بالبسملة، عملا بما ورد عن سيد الخلق في قوله: "كل عمل ذي بال لم يبدأ باسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر"[1]. أي ناقص، والأمر ذو البال الأمر المهم المستحق الجدير بالاعتناء، ونشترط أن يكون أمرا ذا بال في نفس الأمر، لأنهم قالوا: رب أمر ذي بال لا يبدأ بالبسملة ويكون تاما، ورب أمر ذي بال يبدأ بالبسملة ولا يكون تاما كما هو مشاهد، ثم قالوا: لكن هذا لا يرد إلا لو كان المراد بالأبتر الحسي، وليس كذلك بل المراد بالأبتر الشرعي، وهو ألا يكون معتدا به عند الشارع وإن تم حسا[2]. وإن كان فالحديث فيه كلام، وليس هذا المقام مقام تحقيق فيه، إلا أن معناه حسن، وكذلك اقتداء بعمل النبي، فإنه كان يفتتح خطبه بالبسملة وحمد الله تعالى، وهذا العمل الذي شرع فيه المؤلف رحمه الله جعله شريفا بهذا الافتتاح، وقيل أن البسملة للتبرك والمصاحبة والملابسة، لأن دلالتها على تلبس أجزاء الفعل بالتبرك أظهر، ولأن في التبرك باسم الله أدبا[3]، وقيل للاستعانة، فوجب أن يستعان بالله في كل أمر.

والباء في قوله [بـــــسم] متعلقة بمحذوف تقديره باسم الله أبتدئ أو بسم الله أصنف وأؤلف.

---

[1]- إنما أوردنا هذا الحديث هنا، لأن معظم العلماء يستدلون به، ولأن جار الله الزمخشري قد أورده في كشافه، وجاء هذه الحديث من ضمن الأحاديث التي خرجها الشيخ العلامة الحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، في كتابه تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، قال فيه: أخرجه أبو داود في سننه، وفي كتاب الأدب، والنسائي في اليوم والليلة، وابن ماجة في النكاح، من حديث قرة بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر"، قال: ورواه ابن حبان في صحيحه في موضعين، ورواه الإمام أحمد في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الآداب وفي مسنده وكذلك رواه البزار في مسنده، وقال: لا نعلمه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه. انتهى. ورواه الدار قطني في سننه، والبيهقي في شعب الإيمان، ورواه إسحاق بن راهويه مسنده. قال الشيخ: وهذا الحديث أعل من وجهين: أنه روي مرسلا، أخرجه كذلك أبو داود والنسائي، عن أبي سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ليس فيه أبو هريرة، قال النسائي: والمرسل أولى بالصواب. انتهى. والثاني: في إسناده قرة بن عبد الرحمن بن حويل المعافري، وفيه مقال: قال الحاكم في مستدركه في أواخر الصلاة: وقد استشهد مسلم رحمه الله بقرة بن عبد الرحمن في موضوعين من صحيحه. انتهى. الطبعة الأولى ، ص22. وأخرجه الحافظ عبد القادر عبد الله الرُهاوي في كتاب "الأربعين" له، بإسناد حسن، نوادر الأبكار وشواهد الأفكار، جلال الدين السيوطي، دراسة وتحقيق أحمد حاج عثمان، ص91، 92.

[2]- الشيخ محمود نشابة، نثر الدراري على شرح الفناري، ص22.

[3]- سعد الدين التفتازاني، الحاشية على الكشاف، مخطوطة، من ورقة 10.

(2) الحمد هو الثناء على الجميل، والله لا يفعل إلا الجميل على أصول العدلية، وقال الأصفهاني: إن الحمد "هو الثناء على الجميل من نعمه[1]"، فالكلام يشير إلى أن هناك ما هو غير جميل من نعمه، فإن كانت من للتبعيض أي الثناء على بعض نعمه فهو لا يليق، لأن نعمه على ثلاثة أضرب: تفضل وثواب وعوض، ولا يكون الثناء على الجميل إلا إذا كان الجميل صادرا على سبيل الاختيار، أي الجميل الاختياري، فإن ما لا اختيار فيه لا يُستحق عليه الحمد والثناء، والحمد غير المدح وغير الشكر وغير التسبيح، فالكل يستقل بمعناه، أما الأول: فقد تم بيانه، وهو الثناء لفظا على ما هو جميل اختياري، أما الثاني: فإنه كالأول والفرق أن قيد الاختيار مرتفع، لأنّا نمدح القمر على ضيائه وإن لم يكن هو السبب في ضيائه فهو مخلوق بتلك الصورة، أما الثالث: فهو أشمل، لأنه ما أنبأ عن عظمة المُنعم، مع قطع النظر أكان بالقلب أو الجوارح بما فيها اللسان، ففعل القلب وهو التفكر في آلاء الله تعالى شكر له، وكذا ذكره، والصلاة شكر له. أما الرابع: فالعلماء يقولون إن التسبيح هو التنزيه عن كل نقص، في قوله تعالى: "فسبح بحمد ربك"، لذلك قال ابن هشام: "وقد اختلف في الباء في قوله: فسبح بحمد ربك، فقيل للمصاحبة، والحمد مضاف إلى المفعول، أي: سبحه حامداً، أي: نزهه عما لا يليق، وقيل: للاستعانة، والحمد مضاف إلى الفاعل، أي سبحه بما حمد به نفسه، إذ ليس كل تنزيه بمحمود، ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات[2]". قلت: هذا منبئ عن القول بالحسن والقبح العقليين وهو ناف لهما، ولذلك فقد وقع في تناقض من حيث لا يشعر، ثم إن كل تنزيه محمود، لأن التنزيه ليس إلا سلب النقائص، وسلب النقائص في نفس الأمر أمر محمود، فلا يوجد تنزيه محمود وتنزيه مذموم.

وقال المتكلمون في كتبهم أن الحمد له معنيان عام وخاص، والعام هو الوصف الجميل، والخاص هو الشكر وهو الاعتراف بنعمة المنعم مع ضرب من التعظيم وكان الأول عاما لأنه لا يكون في مقابلة النعمة وغيرها، والثاني خاصا لأنه لا يكون إلا في مقابلة النعمة، وبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه لأن الحمد يوجد بدون الشكر حيث لا يكون في مقابله النعمة ويوجد معه حيث يكون في مقابلة النعمة ويوجد الشكر دون الحمد في القلب وهو معرفة المنعم والنعمة والعزم على شكرها باللسان، وعرف الشكر بأنه تعظيم المنعم في القلب وثناؤه باللسان وتحقيق مراضيه بالجوارح، وهذا بحسب اصطلاح المتكلمين، فإنهم يقولون أن شكر المنعم واجب ويريدون به وجوب هذه الأمور الثلاثة وإلا فالشكر اللغوي ليس إلا باللسان فقط، والمدح أعم من الحمد لأن المدح يكون للعاقل ولغير العاقل، كما أشرنا، وهو الثناء على الجميل مطلقا والحمد على الجميل

---

[1]- أبي الثناء شمس الدين بن محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، ، مطالع الأنظار على متن طوالع الأنوار، دار الكتب، ص3.

[2]- الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت. ص121

الاختياري، ونقيض الحمد الذم، لاختصاصه باللسان والكفران نقيض الشكر لحصوله بالقلب واللسان والجوارح[1].

(3) أصله الإله، كما في الكشّاف[2]، وقيل إن الألف واللام أصل في لفظ الجلالة[3]، وقال سيبويه بجواز أن يكون أصله لاه[4]، من لاه يليه بمعنى تستر واحتجب، قال قاضي القضاة في المغني ما معناه أن الله وإله بمعنى واحد، وإن تغيرت الصيغة، فحُذفت الهمزة استثقالا، وعوضت الألف واللام منها، واللام الأولى ساكنة، فأدغمت في الثانية، فصار الله[5]. أقول: ومعناه من تحق له العبادة وتليق به، ولا يصح ما يقال أنه يوله إليه، لأن أهل اللغة إنما سموا الأصنام آلهة من حيث اعتقدوا فيها أن العبادة تحق لها، وقد صحح الله لهم هذا الاعتقاد لكنهم تعنتوا.

فإذا علمت هذا فإن حمد الله -الذي هو مستحق العبادة- هو الثناء مع علم ومع تعظيم، وهذا الثناء على الجميل الاختياري مما يمتري فضل الله، يقال: مارى فلان فلانا، أي استخرج ما عنده من الحجة، وهو مأخوذ من قولهم: مَرْيُ الناقة، وذلك إذا مُسحت للحلب[6]، وعلى هذا فإن الله يخرج المزيد من فضله ونعمه ورحماته لعباده بشرط الحمد.

(4) إشارة منه إلى الله تعالى لطيف مُنعم على الكافر وعلى المؤمن كليهما، فالمزيد من النعم تتحقق للمؤمن بشرط حمده، ولذلك فالحمد على الجميل يجري مجرى المؤثر في المزيد من التفضل، أي أنه شرطه، والمجبرة لا يمكنها أن تقول بالثناء على الجميل، لأنه لا جميل في نفس الأمر، وكذلك بوجوب شكر الله تعالى على الكافر، فإن إرادته الأزلية تعلقت بدخوله جهنم، وشقاوة وسعادة الإنسان لا علاقة لهما بفعله، إذ لا تأثير للعبد في فعله، فهو محمول عليه، وكذلك على المؤمن أيضا، بل مذهبهم يوجب القول بالإيجاب في حق رب الأرباب، والإيجاب يُخرج الفاعل من أن يستحق المدح، قال السيد الشريف: "إذا خص الحمد بالأفعال الاختيارية يلزم أن لا يحمد الله على صفاته الذاتية، كالعلم والقدرة والإرادة، سواء جعلت عين ذاته، أو زائدة عليها، بل على إنعامه، اللهم إلا أن تجعل تلك الصفات بمنزلة أفعال اختيارية، يستقل بها فاعلها. قال والثناء هو الذكر

[1]- أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تفسير الكشاف، تحقيق محمد مرسي عامر، دار المصحف، ص 13.
[2]- نفس المصدر، ص 12
[3]- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، الجزء 2، ص195
[4]مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي، القاموس المحيط، الجزء 4، الطبعة 3، للمطبعة الأميرية، ص287
[5]- القاضي عبد الجبار، المغني، لجزء الخامس، تحقيق محمد الخضيري، الدار المصرية لتأليف والترجمة، ص212
[6]- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي، القاموس المحيط، الجزء 4، الطبعة 3، للمطبعة الأميرية، ص386

بالخير"[1]، قلت: كلامه ينبئ على أن الإرادة ليست من الأفعال الاختيارية، وكل ما لا اختيار فيه لا يستحق الحمد عليه، بل إنه قد صرح ههنا بقوله: اللهم إلا أن تجعل تلك الصفات بمنزلة أفعال اختيارية، وكأن الأصل في الإرادة عدم الاختيار ثم تجعل بعد ذلك بمنزلة الأفعال الاختيارية، وهذا يخرجه عن كونه فاعلا مختارا، فلا يستحق الحمد، سواء قلنا أنه الثناء على الجميل، أو الذكر بالخير، لأنه لا اختيار له في إرادة الجميل أو فعل الخير، فمن يحمد الله على عدله وعدم ظلمه مع قدرته عليه أجدر بأن يُثاب ممن يزعم أنه يحمد الله على ما هو ممتنع عليه فعله، لأنهم اشترطوا في الحمد كون الصفات المحمودة صفات كمال، وعدم القدرة على فعل القبيح ليس بصفة كمال مطلقا، بل صفة الكمال أجدر بأن تكون لمن هو قادر على فعله لكنه لا يفعله لأنه غني عنه عالم بقبحه.

(5) فحمد الله وشكره على نعمائه يستجلب كل مواد وأصول فضله، ويستجلب على وزن يستفعل، والسين والتاء للدلالة على الطلب، كقولنا: فلان يستغفر الله، أي يطلب مغفرة الله، أو قولنا: فلان يستقبل فلانا، أي يطلب إقباله، وهذا على وجه الحقيقة لا المجاز، ويستجلب بمعنى: يطلب الجلب، أي أن يجلب إليه مواد طوله. والمواد جمع مادة، وهي من مدّ، ويدل على جر شيء في طول، لذلك قال تعالى: "كل نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك"، وكأنه يريد القول أن حمد الله متصل متعلق بالإنباء والإخبار، فعلى قدر الحمد يزداد ذلك، لأنه تعالى ذي الطول، أي ذي التفضل، فقد تفضل علينا بأن بيّن لنا سبل الهداية وسبل الضلال، وأوضح براهينه وحججه، وكلما حمد العبد ربه فتح الله عليه من فضله، وبيّن حججه بما أنزله من القرآن وما فيه من الحجج على أصناف الكفرة، وباطلهم وشبهاتهم، أي أن حمد الله يستجلب فضله، في الإعلام والإخبار عن براهينه الشافية الكافية. وأيضا فالحمد شرط هذا المد في الإنباء، لأنه قد بيّن بما ركبه في العقول، وما جعله قارا في النفس، من الفطرة، وبراهين لا يمكن أن يجحدها الإنسان ويردها عن نفسه، بأنه مفتقر محتاج لغيره، وهذا الغير غني عن كل شيء، فمتى حمد العبد ربه، ثبته بما يخبر به عن طريق رسله بالبراهين والحجج البالغة.

(6) أي إحكام الحق وإثباته على ما هو به في نفسه، بالدليل القاطع الذي لا يخالطه شك، فيكون نارا على شاهق لعلو مقام الحق ومكانته، فلا يكون موردا لكل مبطل، فيكون كالنار لا يمكن دركها، ويجوز أنه شبهه بالنار من حيث أنها يصعب الاقتراب منها لشدتها وقوتها، أو يحوم حولها حائم، فكذلك قوة الحق من حيث إبطاله للباطل، فلا يحوم به مبطل، والفقير يحاول أن يأتي من تلك النار بشهاب قبس.

---

[1]- السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسيني الجرجاني، الحاشية على الكشاف ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص 45.

(7) لعل وجه إيراده [ثم] ههنا إشارة إلى الترتيب العقلي المنطقي الذي يقتضي تقديم النظر العقلي ومعرفة العدل والحكمة بما رُكب في العقول، ثم يتأخر عنه العلم الشرعي، ومن جملته الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ووجوب الثناء عليه، وكذا مشاركة كل من النظر العقلي والشرعي لما يزيد في مواد طول الله تعالى وفضله، وقد افتتح ابن الملاحمي كتابه بالصلاة عليه لما قاله ابن عباس رضي الله عنهما: "الفوز الأعظم افتتاح المجالس بالصلاة عليه، عليه الصلاة والسلام، وإنها بركة يلقاها العبد"[1]، والإمام اسم لمن يؤم، أما في أصل اللغة فهو المقدم، وفي الشرع من له الولاية على الأمة والتصرف في أمورهم بحيث لا يكون فوق يده يد[2]، وعند ذكر إمام الأمة، نبي الرحمة والثناء عليه تتنزل رحمات الله تعالى، فالواجب جعلها من جملة ما يبتدأ به العبد عمله، حتى يكون له فيه بركة، وزيادة خير.

(8) لأن أفعال الله معللة بالغرض على قول مشايخ المعتزلة، فإنه لما أرسل نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم، إنما أرسله لغرض التبشير والإنذار، ولا يلزم منه استكماله تعالى بهذا.

(9) الاجتهاد بذل الوسع فيما فيه كلفة، وهو في اللغة كما حده أبو الحسين البصري أنه "عبارة عن كل فعل يبذل الفاعل مجهودا فيه ويلحقه مشقة به[3]". وهذه المشقة التي تلحق المجتهد توجب فضل الله، وكلما عظمت عظم الأجر والثواب، وفي الاصطلاح على ما ذُكر في جمع الجوامع: استفراغ الفقيه لتحصيل ظن بحكم. نقول: والاجتهاد في أمور الدين أي الأمور الشرعية قد اختلف العلماء فيه أي معنى الاجتهاد شرعا، فمنهم من جعله والقياس شيئا واحدا وهو الإمام الشافعي، ومنهم من قال: إن الاجتهاد اسم للطريق الذي تثبت به الأحكام الشرعية سوى النصوص إذا لم يكن له أصل معين يرد إليه، وهو مذهب أبي الحسن الكرخي المعتزلي، ومنهم من قال: إن الاجتهاد عبارة عن الطريق الذي تثبت به الفروع على مذهب من يذهب إلى أن الخلاف شائع فيها، وإن القائل لكل واحد من هذه الأقاويل المختلفة مصيب، وهو قول كثير من المتكلمين، ومنهم من قال: إنه عبارة عن الطريق الذي تثبت به الأحكام الشرعية سوى النصوص إذا كانت تلك الأحكام مما يسوغ الخلاف فيه، ويكون القائل بكل واحد منهما معذورا، وهذا مذهب المعتزلة المتأخرين، كما ذكر أبو الحسين البصري، وقد ناقش كل قول من هذه الأقوال وفصل فيها في كتابه المعتمد[4]، ومهما يكن من أمر، فإن الاجتهاد لا بد وأن تكون فيه مشقة إذ لا مشقة في ما يسهل على الواحد منا فعله، فالثواب يعظم على قدر

[1]- محمد بن شعيب الأبهيشي، شهاد الدين محمد، محاسن الأخبار في فضل الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ص 125.

[2]- الإمام أحمد بن يحيى بن الحسين بن أبي هاشم، شرح الأصول الخمسة، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، القاهرة كتبة وهبة، ص 750

[3]- أبو الحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق الدكتور بد الحميد بن علي أو زنيد، المجلد الأول، ص 375.

[4]- نفس المصدر، ص 372، 273، 374.

عظم الاجتهاد، ولا أعظم من الاجتهاد في أمور الدين، ولذلك أتى نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم، ليبشر المجتهدين والمجاهدين في دين الله والساعين لإظهاره والجهاد من أجله، والعاملين بمقتضى ما أمر تعالى.

وبعد أن بيّن رحمه الله سبب كتابته لهذا الكتاب، وهو أنه قد شُق على كثير من أصحابه وخلانه تتبع دقائق وأسرار كتاب "المعتمد في الأصول[1]" لطوله، طلبوا منه أن يستخرج لهم منه مختصرا له، فكان [الفائق في أصول الدين]، والفائق اسم فاعل من فاق، والفائق العالي فيقال: فاق الرجل أقرانه، أي علاهم فضلا وعلما، وههنا نكتة وهي وجه قوله: [بتحقيق الحق فهو نار على شاهق]، وكأنه أراد أن الفائق بما هو حق هو نار على شاهق، فهو عال فوق كل ما يقال فلا تمتد إليه أيدي المبطلين، والله العالم، وبعد الاستعانة قال:

[1]- كتاب ألفه الشيخ، أورد فيه شبه المخالفين، وبيّن فسادها، وشرح فيه ما ذكره أصحابه المعتزلة وزاد على ما ذكروه في ردودهم، لأنهم المعتزلة اقتصروا فقط على ذكر أصول المخالفين تسخيفا لها، دون ذكر تفاصيلها، كما قال المصنف، وكذلك جمع فيه ما حصله المتقدمون والمتأخرون، وينصر فيه ما يراه حقا، ويبين الصحيح فيه من الفاسد، وقد اعتمد فيه أكثر على كتاب تصفح الأدلة لشيخه أبي الحسين البصري رحمهم الله أجمعين.